اسرائيل ترفض الانسحاب ، او التخلي عن القدس ، او قيام دولة فلسطينية ، او تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف · ان كل هذه الامور لم تعد صالحة لتبرير اي تغيير في موقفه ، فهو أصلا (وهنا يكمن سر الخطأ الكبير الذي اقترنت به الزيارة) لم يشترط عليها التعهد باي شيء من هذا عندما لبى دعوتها · ثم ان حكومة اسرائيل قد أوضحت ، علنا وبمنتهى الصراحة وعلى مسمع منه ، موقفها من هذه الامور ، قبل الزيارة وخلالها وبعدها · واستمرارها في التمسك بنفس الموقف لا يمكن ان يفسر بانه اخلال بما التزمت او وعدت ·

خروج على الاجماع والشرعية

والتزام الرئيس المصري بالاعتراف يتنافى مع الاجماع العربي والشرعية الدولية · فالعرب ، حكومات وشعوبا ، ظلوا ، حتى العام ١٩٧٠ ، يصرون على عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني · وفي النصف الثاني من العام المذكور حصل فراق او افتراق بين موقف الجماهير العربية الذي لم يطرأ عليه حتى الآن اي تغيير ، وبين موقف بعض الانظمة العربية التي قبلت بمضمون القرار ٢٤٢ ·

ولكن لماذا يصر العرب على رفض الاعتراف باسرائيل ؟ لماذا ينكرون عليها صفة الشخص القانوني الدولي ؟ هل يفعلون ذلك بدافع لا يقره القانون الدولي؟

لو تركنا جانبا كل الحجج والاسانيد التي يثيرها العرب عادة لدعم موقفهم واكتفينا بوجهة نظر القانون الدولي لوجدنا ان الكيان الصهيوني الذي اقيم في فلسطين قد قام منذ البداية على أساس البطلان واللاشرعية ·

ان القانون الدولي العام لا يحفل بمسألة الشرعية الا من خلال انسجامها مع قواعده ومبادئه · ان قيام دولة او حكومة على اساس اللاشرعية الداخلية، اي على اساس مخالفة الدساتير او التشريعات الداخلية ، أمر لا يعنيه · ان القانون الدولي لا يهتم بالتغيرات التي تصيب مقومات الدولة لانها لا تشكل مخالفات لقواعده · انها تشكل انتهاكات للدستور الداخلي ، ولا شأن له بأي تشريع داخلي · ان معظم الثورات والانقلابات التي نجحت واقامت حكومات شرعية قد قامت على خرق الدساتير ، فلم يتدخل القانون الدولي في امرها ولم يكن له موقف معين من مسألة شرعيتها ·

ان هذا القانون يبدأ بالتحرك عندما تظهر دولة جديدة على اساس مخالف لمبادئه ، فاذا ما استنجدت به طالبة مباركة ولادتها اعلن رفضه لوجودها ودمغها باللاشرعية · ومع ان هذا القانون اصبح يتبوأ مكانة رفيعة على صعيد العلاقات